(١٠)

الإعلام وقضايا الفقر والجوع فى مصر

سوف ابدأ هوامشى بتلك الصورة الكاريكاتيرية التى رسمها أحد الرسامين الأمريكيين خلال فترة الحروب الأهلية فى كل من الصومال ويوغوسلافيا القديمة والجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتى السابق ابرز هذا الرسام الأمريكى صورة الشعوب وهى تتصارع وتتقاتل بالأيدى وبالرشاشات والبلط والسيوف والخناجر بينما جلس الرأسماليون العالميون موحدين مبتسمين يرسمون الخرائط ويدخنون السيجار ويجمعون الأموال فى غرف مجالس إدارتهم. هذا هو الواقع العالمى الذى نعيشه والذى تثبته تلك الأحداث التى جرت ولا تزال تجرى فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ولا شك أن هذه الصورة الكاريكاتيرية الدالة تشير إلى التناقض الحاد الذى يشطر العالم إلى قسمين غير متكافئين الشمال بأضوائه وثرواته وتقدمه التكنولوجى المبهر - حيث التجمعات الدولية الاقتصادية العملاقة التى تنتقل بأعمالها وأنشطتها حيثما تتوفر الظروف المثلى لنموها وأرباحها فتوحد الأسواق وتزيل الحواجز وتتحكم فى مفاتيح التقدم التكنولوحى وتفرض العولمة قوانينها والنصف الآخر من الصورة يشير إلى اجنوب حيث المواقع الأكثر فقراً والأقل قدرة على المواجهة والتى امتلكت بحكم تراثها التاريخى تركه هائلة من الهموم السياسية والاجتماعية لم تمكنها من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى وتعيش أغلبها على الزراعة القديمة أو الصناعة البدائية وبالتالى لم يتحقق لها التراكم

الرأسمالى الذى يسمح لها بتجاوز دائرة التخلف والاستنزاف ولذلك ظلت تنتظر القادمين من الشمال من أجل الاستثمار وزيادة الدخل القومى والتحرر من أسر التبعية الفقر والإفقار المتواصل ولكن ذلك لم يتحقق ابدأ إلا فى تلك المواقع التى تخدم مصالح ذلك الضيف القادم بأمواله والذى يدعى السعى لتقديم خدماته للشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها.

يقوم المهاتما غاندى أن الفقر هو أسوأ أشكال العنف كما يضيف هو شى منه أن الحرية الحقيقية هى تلك التى تؤدى إلى التحرر من الفقر وإذا كان الأول قد خاض أنبل عملية نضال سلبية ضد المستعمر البريطاني وتولى الثانى قيادة ملحمة النضال التاريخية للشعب الڤيتنامى ضد فرنسا ثم الولايات المتحدة فإن كليهما اتفق على أن الاستقلال عن قوة الاحتلال الأجنبية لا يكفى لتحقيق الحرية والتحرر وانما يتم تحقيقهما بالخلاص من الفقر وتنطبق أقوالهما على جميع شعوب العالم الثالث التى لم تناضل من أجل انتزاع استقلالها كى نضعه فى متاحف التاريخ أو كى تواصل الاحتفالات الموسمية فى ذكرى الاستقلال وإنما كى تبدأ منه مسيرة التحرر الحقيقى للناس أى رفع البؤس والقافة والعوز الذى ظل يحاصرهم قبل وبعد الحصول على الاستقلال.

تشير التقارير الدولية إلى الثالوث الخطير الذى يحاصر شعوب العالم الثالث ويجعل ٩٠٪ من أبنائه محرومين تماماً من ممارسة حقهم الطبيعى فى المشاركة السياسية والاقتصادية ويتشكل هذا الثالوث من القوانين التفصيل لأصحاب النفوذ والبيروقراطية وسوء توزيع الثروة فعلى امتداد هذا العالم الجنوبى توجد فوارق رهيبة بين الطبقات داخل المجتمع الواحد. هناك تحيز مشين فى نظم حيازة الأرض لصالح الأغنياء (فى مصر مثلاً مازال ٢٠٪ يسيطرون على ٧٠٪ من الأراضى الزراعية) بالإضافة إلى إهمال الزراعة فى كثير من بلدان الجنوب فى الوقت

الذى لم يتحقق انخفاض ملموس فى معدلات الزيادة السكانية الأمر الذى أدى إلى زيادة العجز فى الموازين التجارية لهذه البلدان وبالتالى زيادة حجم المديونية الخارجية وزيادة أعباء خدمتها.

هذا بالإضافة إلى إهدار القلة المسيطرة سياسياً على نظم الحكم للفوائض الاقتصادية المتاحة فى أوجه انفاق استهلاكية بذخية علاوة على تحكم المنظمات الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى ودوره فى توجيه الاستثمارات فى تلك البلدان فلم تحظ الصناعات الإنتاجية والقاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى بالأولوية الواجبة وأتجه معظم الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية وصناعات التجميع.

وقد تفاقم التفاوت الواضح فى الدخل والثروة بين الفقراء والأغنياء من جراء عدد لا يحصى من السياسات المحلية والعالمية فقوانين الضرائب على سبيل المثال والتى تبدو مثالية لأقصى درجة على الورق نجدها فى التطبيق تجبى بلا تمييز من أولئك العاجزين عن إخفاء أموالهم بعيداً فى البنوك الأجنبية والعاجزين عن التهرب من الضرائب وبالمثل تعمل اللوائح فائقة الصرامة ضد الفقراء حيث يدفع فقراء الريف والحضر نسبة عالية من دخولهم فيما يسمى ضرائب الفساد التى ترتبط بالحصول على إذن من البيروقراطية البيزنطية بما يتطلبه ذلك من أوراق لا نهاية لها وعلى مدى السنين وفى إطار هذا الاقتصاد الخفى ترسخت قيم الرشوة دافعة أمامها جزءاً كبيراً من الأرباح إلى أباطرة السوق السوداء المشبوهين.

إن الميزانيات القومية لا تتحيز فقط للتنمية الاقتصادية الحضرية دون التنمية الريفية أو للإنفاق العسكرى دون الإنفاق الاجتماعى بل هى تسيء أيضاً التوزيع بين القطاعات التى تستهدف ظاهرياً خدمة الفقراء وأعنى بها التعليم والصحة حتى المعونة الدولية للتنمية التى تستهدف بالقطع أفقر الفقراء اتجهت لا للوفاء

بحاجة القطاع الأفقر من المواطنين فى بلدان العالم الجنوبى بل أتجهت صوب القطاع الأعلى. كذلك أهملت الأبحاث الزراعية على المستويين الوطنى والدولى المعدمين من الفقراء. وبنفس الطريقة توجه ميزانيات التعليم نحو الأغنياء ويتاح لأبنائهم فرصاً استثمارية لاستكمال تعليمهم الجامعى من خلال جامعات استثمارية تضمن لهم السيطرة على سوق التعليم والعمل فى آن معاً. وفى مجال الرعاية الصحية يخصص فى معظم دول الجنوب حوالى ٧٠-٨٥٪ من نفقات الصحة العامة للرعاية العلاجية الباهظة بينما لا ينال الطب الوقائى ورعاية الصحة العامة أكثر من ٣٠٪ فقط.

وفى حين تضييق مصيدة الفقر العالمية خناقها ويتزايد الإحساس بعدم الأمان والحرمان لدى فقراء العالم الجنوبى تمتد ظروف التدهور البيئى إلى المزيد من الأراضى وان كانت الخبرة العالمية تشير إلى أن الفقراء لا يؤذون بيئتهم عمداً إلا وهم مكرهون فهم يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكانى ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال ولذلك فالمحور الأساسى الذى تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد وفساد السياسات المحلية والعالمية.

المشهد العالمى الراهن:

قبل أن أتطرق إلى تناول مواقف ومسئوليات الإعلام العربى تجاه قضايا الفقر فى الريف والحضر سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى أود أن أشير فى عجالة إلى بعض الحقائق التى تلقى بظلالها السلبية على كافة الممارسات الإعلامية.

أولاً: أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته تلقائياً لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية ويفرض سياساته على الأطراف أى دول الجنوب من خلال أساليب متنوعة تتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وأشكال الهيمنة الاقتصادية التى تشمل مجالات الصناعة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال وأخيراً أنماط السيطرة الإعلامية التى تتمثل فى وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية وتكنولوجيا الاتصال وبنوك المعلومات وشبكات المعلومات الدولية.

ثانياً: الدور الذى تقوم به المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى وتوجيهه لمصالحها هذا بالإضافة إلى زيادة سطوة الاحتكارات العالمية التى تتمثل فى اتساع سيطرة الشركات المتعددة الجنسية والتى تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل التكنولوجيا وتسيطر على الأسواق العالمية.

ثالثاً: رغم أن أشكال النهب الاستعمارى القديم لا تزال سائدة مثل ارتفاع أسعار فوائد القروض الأجنبية وارتفاع نسبة ما يحول من أرباح الاستثمارات الأجنبية واتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية فى الجنوب إلا أن آليات الاستغلال الجديدة تتمثل فى استراتيجيات الدول الصناعية المتقدمة لتوجيه أنماط التنمية فى دول الجنوب بما يلائم التشكيل الجديد للتقسيم الدولى للعمل فى ضوء ثورتى التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية وبما يبقى على استمرار تشوه الهياكل الإنتاجية للدول النامية ويضمن استمرار تخلفها التكنولوجى لتكون فى خدمة استراتيجيات التنمية فى البلدان الرأسمالية ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات

من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية التى سبق الإشارة إليها (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى... الخ) ولعل من أبرز الأمثلة على أشكال الاستغلال الجديدة ما يتمثل فى سيادة نمط عقود تسليم المفتاح الذى تبقى المستثمر والمنتج المحلى معزولاً عن أسرار التقدم الصناعى والتكنولوچى خاضعاً لشروط الشركات الأجنبية فى التشغيل والصيانة.

رابعاً: الدور الذى تقوم به وكالات الإعلان الدولية (١٠ وكالات عالمية) فى الترويج للتكنولوچيا الملوثة للبيئة وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية الوطنية فى دول الجنوب فضلاً من تأثيرها السلبى على مصداقية وسائل الإعلام لدى الرأى العام.

خامساً: التقدم التكنولوچى الهائل الذى احرزته وسائل الإعلام ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة وعدم اقتصارها على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الأدوار والوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى معالجتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى قلبها قضايا الفقر والجوع والتى تتحدد وفق القوانين التى تحقق مصالح النخب والقوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى.

سادساً: رغم صعوبة حصر عدد الفقراء والجوعى فى العالم إلا أن هذه الصعوبة لا ترجع إلى نقص المعلومات على صعيد العالم بل ترجع إلى التفاوت فى مناهج تعريف الجوع والفقر وقياسه وتفيد تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى أن مليارين من سكان العالم الذى يضم ٦.٨ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد المعدمين يتزايد سنوياً بنحو ٢٥ مليون نسمة وأن عدد الجياع فى العالم ٩٢٤ مليون نسمة يشكلون ٢٩٪ من سكان العالم النامى فى الجنوب

ويتوزعون على النحو التالى: ٥٧٪ فى أسيا والمحيط الهادى، ٢٧٪ فى أفريقيا، ١١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى و٧٪ فى الشرق الأوسط.

سابعاً: تعانى النساء فى دول الجنوب النامى من التهميش والاستبعاد عن مراكز التأثير وصنع القرار فى المواقع لسياسية والاقتصادية سواء بسبب التقاليد أو القوانين التمييزية أو حرمانها من التعيم. ولم تتغير الحياة بالنسبة للمرأة الريفية فى دول الجنوب ويبلغ عددهن ٥٠٠ مليون نسمة إلا تغيير طفيفاً رغم أن الدراسات تشير إلى أنه كلما زادت معرفة النساء بالقراءة والكتابة ارتفع مستوى الدخل ومستوى التغذية ومعدل بقاء الأطفال على قيد الحياة.

ثامناً: يشير تقرير اليونيسيف إلى أن العالم قد انفق عام ٢٠٠٧ تريليون، ٥٠٠ مليار دولار على التسليح منها ٧٠٠ مليار دولار انفقتها الدول النامية الفقيرة على التسليح وتشير أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائى إلى أن ١/٤ ما تنفقه الدول النامية على التسليح يكفى لتوفير موارد تحقق الأهداف التالية:

١- الرعاية الصحية لجميع الفقراء فى دول الجنوب.

٢- تحصين جميع الأطفال الفقراء.

٣- القضاء على سوء التغذية الحاد بين الطبقات الفقيرة والمعدمة.

٤- توفير مياه الشرب النظيفة لسكان الريف.

٥- التعليم الأساسى لجميع الأطفال فى سن المدرسة.

٦- تخفيض نسبة الأمية ما لا يقل عن ٦٠٪.

ولكن لوحظ أن قائمة الأولويات لدى حكام الدول النامية تتسم بالعشوائية والتبعية المطلقة لقائمة أونويات الدول الصناعية الكبرى التى تمثل المصدر الرئيسى للسلاح حيث صناع السلاح الأباطرة الذين يوجهون الحكومات ويتحكمون فى صنع القرار السياسى ولا هم لهم إلا الربح. ومن المعروف أن الولايات المتحدة

تحتل المكانة الأولى فى بيع السلاح تليها فرنسا وباقى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن – هذا عدا التجارة الدولية للأسلحة الخفيفة التى تمتلئ بها شوارع العالم الجنوبى والتى يقودها تجار السلاح ومافيا المخدرات.

هذا وتشير تقارير (الفاو) المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى أن إنتاج العالم من الأغذية يزيد بنسبة ١٠٪ على إحتياجات مجموع سكانه وتأسيساً على ذلك فإن قضية الجوع لا تعنى نقص الأغذية فحسب بل تعنى فى الأساس سوء توزيعها وقد بدأت هذه القضية تتفجر فى المحافل الدولية منذ عقد الثمانينات. وقد توقع المراقبون انفجار حروب الجوع فى النصف الأول من القرن الحالى إذا ما استمر هذا الاختلال الفادح بين شمال متخم وجنوب معدم. وصدقت توقعاتهم.

تاسعاً: تمثل الشعوب الفقيرة ٤٠٪ من سكان العالم ولكنها لا تحصل إلا على ٣٪ من عوائد التجارة العالمية وتمثل الدول الغنية ١٤٪ من سكان العالم ولكنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح. وتنتج البلدان الصناعية نصف الحبوب فى العالم ولكنها تضم أقل من ربع سكان العالم ورغم تحسن الوضع الغذائى لجميع السكان فى معظم القارات. إلا أن هناك ٧٨ دولة تعانى قلة الغذاء وانخفاض الدخل وهناك ٢٩٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن و٣٦٪ منهم يعانون تأخر النمو وذلك على مستوى العالم.

عاشراً: تنفق الدول الغنية مليار دولار يومياً فى دعم مزارعيها وهو ما يزيد ستة أضعاف على ما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة الأمر الذى يسفر عن وجود فوائض كبيرة فى السكر والقطن وغيرها من المنتجات الزراعية مما يؤدى بدوره إلى انخفاض أسعارها فى الأسواق العالمية.

الفقر فى مصر

إذا كان الفقر يعد مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والتأثيرات ولا يكاد يخلو منها مجتمع رأسمالياً أو نامياً مع تفاوت حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها إلا أنه لا يوجد منظور واحد لتحديد ماهية الفقر بل هناك ثلاث منظورات فى التعامل مع تعريف الفقر فى الأدبيات العلمية. يركز المنظور الأول على التعريف الموضوعى الذى يشير إلى مستوى معين من الدخل والإنفاق ويؤدى عدم التوازن بينهما إلى نشوء الفقر. أما المنظور الثانى فهو يستند إلى رؤية كل فرد إلى مدى إشباع احتياجاته الأساسية. ويركز المنظور الثالث على التوصيف السوسيولوجى الذى يحدد الفقراء قياسا إلى الإعانات والمساعدات الاجتماعية التى يحصلون عليها سواء من الدولة أو الأفراد أو المجتمع الأهلى. ولكن فى مصر تطغى فوضى الإحصاءات فالحقيقة غائبة بين التناقص فى الإحصاءات والاختلاف فى إسناد المعطيات واختلاط التقارير فهناك تقارير التنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام أو تقارير البنك الدولى والتقرير الاقتصدى الاستراتيجى الذى يصدره الأهرام سنوياً.

وتجمع التقارير الدولية على رصد وإدانة مظاهر التدهور فى الصحة والتعليم والبطالة والعمل فى مصر. إذ تشير منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (فاو) فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٩ إلى معاناة ٦٠٪ من الأسر المصرية من سوء التغذية نتيجة تدنى الأجور ومستوى الدخل إضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات من رجال يكبرونهن سناً هرباً من الفقر. كما أظهرت دراسة أعدتها

وكالة بلومبرج الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ عن احتلال مصر المركز السابع والخمسين من بين ٦٠ دولة فى معدلات التضخم العليا وارتفاع الأسعار واستفحال البطالة وتدهور مستوى الأجور وعدم تناسبها مع حركة الأسعار.

وتتضارب إحصاءات البطالة فى مصر ففى حين تؤكد وزارة القوى العاملة أنها لا تتجاوز ٧٪ يفيد تقرير البنك الدولى أنها تجاوزت ٢٢٪ وتشير منظمة العمل العربية أنها لا تقل عن ٢٣٪ مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعى والاقتصادى علماً بأن مصر حصلت على المركز ١١١ فى الشفافية والنزاهة من ١٨٠ دولة.

مستقبل الفقر في مصر – البدائل والاحتمالات:

لقد طرح عالم الاجتماع المصرى د. سمير نعيم ثلاث سيناريوهات عن مستقبل الفقر فى مصر استناداً إلى بعض الدراسات المستقبلية التى أجريت على المستويين العالمى والمحلى ويمكن إجمالها على النحو التالى:

١ – السيناريو المرجعى، وهو امتداد للأوضاع الراهنة فى مصر ويشير إلى القيام ببعض الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر تطبيقاً لروشتة البنك الدولى مثل مشروعات الأسر المنتجة والقروض الصغيرة ورفع الحد الأدنى للأجور وخلق فرص عمل جديدة للشباب وتحسين أحوال العشوائيات مع استمرار التمسك بمبدأ السوق الحرة واستمرار الاعتماد على مصادر الدخل القومى الريعية (السياحة – قناة السويس – البترول – تحويلات المصريين فى الخارج). ويشير هذا السيناريو إلى استمرار زيادة أعداد الفقراء وسوء أحوالهم مع ارتفاع التضخم وغلاء الأسعار وتدهور مستوى الصحة والتعليم والمواصلات والثقافة علاوة على ازدياده حدة المشكلات الاجتماعية وتدهور منظومة القيم الاجتماعية وتدنى قيم الانتماء للوطن وانتشار أشكال العنف والعنف المضاد مع تفاقم واتساع

الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وتدنى أحوال الطبقة الوسطى وانحدارها إلى طبقة الفقراء وانتشار الأنشطة الطفيلية وتصاعد الاحتقان الطائفى وسيادة الثقافة الاستهلاكية.

وقد تحقق هذا السيناريو بكافة تفاصيله ولا يزال مسيطراً على المشهد العام فى المجتمع المصرى. بل أن استمرار هذا المشهد قد أفرز التداعيات الموضوعية التى أدت إلى السيناريو الثانى الذى أطلق عليه آلن هاموند خبير التنمية الأمريكى بمعهد دراسات المصادر العالمية بواشنطن سيناريو القلاع الحصينة ويرصد د. سمير نعيم ملامح هذا السيناريو بالتطبيق على الواقع المجتمعى الراهن فى مصر فيشير إلى الاستقطاب الجغرافى الناتج عن الاستقطاب الطبقى حيث أصبح للأثرياء فى مصر مجتمعات سكنية خاصة تقع فى مناطق نائية ومعزولة عن الكتل السكانية الفقيرة ومحاطة بأسوار عالية وحراس عتاه مما يعد ظاهرة اجتماعية غير مسبوقة فى تاريخ مصر وان دل ذلك على شئ فهو يدل على عدم إحساس الأثرياء بالأمان فى ظل ازدياد أعداد الفقراء فضلاً عن حرص هؤلاء الأثرياء على التمتع بنمط حياة مماثل لحياة أثرياء الشمال الذين يعيشون فى أحياء خاصة معزولة عن سائر مواطنيهم. ولا يمكن التنبؤ بمدى استمرارية هذا السيناريو فى ظل الاحتقان الطبقى والطائفى والتدهور الاقتصادى وانهيار الخدمات علاوة على الاستبداد السياسى والأمنى الذى يسود المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة.

أما السيناريو الثالث الذى أطلق عليه سمير أمين المفكر المصرى العالمى المعروف السوق المقنن ويتحقق هذا السيناريو فى حالة إدراك النخبة الحاكمة لمخاطر سيناريو القلاع الحصينة واضطرارها للخضوع للضغط الشعبى من ناحية والاستجابة لمحاولات التغيير السلمى الذى تتبناه الطلائع المستنيرة من النخب الثقافية والسياسية فى مصر من ناحية أخرى. وهذا السيناريو لن يؤدى إلى القضاء

على الفقر ولكنه يسعى إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالقدر الذى يسمح بانتقال مصر من منظومة العالم الرابع (الدول المفعول بها) وانضمامها إلى دول العالم الثالث الفاعلة فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

ويلاحظ أن هذا السيناريو يتسم بقدر كبير من الواقعية المحاصرة بمعطيات وملابسات وتعقيدات الظروف المحلية والعالمية الراهنة إذ لا يتطلع إلى إمكانية إعادة توزيع الدخل القومى أو العالمى بما يكفل القضاء على الفقر وليس مجرد تخفيف حدته. الأمر الذى سوف يغلق الأفق أمام طرح بدائل أو سيناريوهات أخرى تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى منظومة العولمة الرأسمالية وتؤدى إلى تحجيم تداعياتها المأساوية على شعوب الجنوب وفى قلبها مصر. ولكن خبرة التاريخ تؤكد أن استمرار الحال من المحال فالانتفاضات والاحتجاجات المناهضة للعولمة الرأسمالية والتى تجتاح العالم شمالاً وجنوباً وفى مصر تتفاوت أشكالها وحدتها وتتراوح ما بين الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية والمهنية قد يؤدى تراكمها واستمراريتها إلى بروز أفق مستقبلى يطرح آليات جديدة للتغيير. ولا شك أن هذا السيناريو الغائب وأعنى به سيناريو التغيير الجذرى لابد أن يلقى مقاومة ضاربة من جانب القطاعات المستفيدة من الأوضاع الراهنة والمسنودة بقوى وآليات السوق العولمية.

الإعلام وقضايا الجوع والفقر:

عندما ننتقل إلى دور الإعلام فى مواجهة قضايا الفقر والجوع نلاحظ أن كافة الدراسات التى أجريت للتعرف على مستوى الوعى المجتمعى السائد فى دول الشمال المتقدم صناعياً وتكنولوچيا والمهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً تؤكد هذه الدراسات على أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دوراً مركزياً فى تشكيل الوعى لدى الجمهور العام سواء فى إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو

فى تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا فى تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى والجمود الإجتماعى فى أغلب دول الجنوب يؤثر بصورة حاسمة على مستوى أداء وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى المجتمعى فى هذا الجزء من العالم.

وتشير الخبرة العالمية فى هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فى شمال العالم وجنوبه.

يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة وتحاشى الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء النكبات علاوة على إنتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء حدة الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير أثاره. كذلك تخضع المعاجات الإعلامية لقضايا الفقر والجوع فى إطار هذا النموذج لآليات المنافسة التى تفرضها السوق الإعلامية العولمية ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة وأكثرها وضوحاً مشكلات الفقر والمجاعات فى أفريقيا. فقد لوحظ أنه عندما إذاعت محطة الـ بى. بى. سى. البريطانية أول تقرير عن المجاعة فى أثيوبيا عام ١٩٨٤ علقت صحيفة صن البريطانية التى تتميز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليون) بأنها لا تهتم بهذا الموضوع ولا تضعه على قائمة أولوياتها ولكن بعد مرور خمسة أيام نشرت ما نشيت عن (السباق فى انقاذ الأطفال ضحايا المجاعة فى أثيوبيا) وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتليفزيون البريطانى بالنسبة لهذا الموضوع. وهناك مثال آخر يتمثل فى موقف الإعلام والصحافة المصرية من قضايا الفقراء فى مصر والذين يمثلون ٤٦٪ من سكان المحافظات الحضرية، ٥١,٤٪ بمحافظات وجه بحرى، ٦١٪ بمحافظات وجه قبلى ويبلغ نصيبهم من التغطية الإعلامية ٠,٨٪ من مجمل ما تنشره الصحف

من أخبار وتقارير وتحقيقات و٠,٥٪ من برامج مسموعة ومرئية إذ تتناول الصحافة المصرية قضايا الفقر فى ثنايا القضايا ا لأخرى مثل الديون والقروض ومشكلات البيئة والتسلح ومساعدات الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لانقاذ الدول الفقيرة وتقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ونادراً ما تنشر الصحف المصرية والعربية تحقيقات أو تقارير عن الفقر والفقراء ناهيك عن عدم تخصيص حملات إعلامية عن هذه الظاهرة.

أما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ولا تقتصر فقط على الأزمات والمجاعات ويرتبط هذا النموذج بنمط التغطية الإعلامية ذات الطابع النقدى التربوى الذى يرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق علاوة على اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة اشراك الجمهور فى عملية تقييم الموضوعات التى تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها. ويتميز هذا النمط النقدى فى معالجة قضايا الفقر والجوع بقدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامى التى يقدمها أنصار النموذج الأول. كذلك يمتلكون القدرة والإمكانيات المعرفية على مواجهة إدعاءات الحكومات وأصحاب المصالح التجارية والاستثمارية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم وممارساتهم الضارة بالاقتصاد الوطنى والتى تستبعد مصالح وحقوق الفقراء.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام فى حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء على حقوقهم المعيشية فى العمل

والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية ولا شك أن التحدى الذى يواجه النمط الإعلامى النقدى التربوى يأتى من سيطرة النمط الأول القائم على الإثارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا الإفقر والجوع حيث تقع وسائل الإعلام فى أغلب الأحيان كفريسة فى أيدى أصحاب المصالح الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم فى إطار تنافسى بغيض يقوم على حجب المعلومات عن الجمهور مما يتعارض مع المواثيق الدولية التى تنص على حق كل مواطن فى المعرفة والإعلام الصحيح المتكامل. وهناك مجموعة من السلبيات تتمحور حول الرؤية الخاطئة لمفهوم الفقر والإفقار والجوع لدى الإعلاميين والتى تتمثل فى أحادية المعالجة الإعلامية أى اقتصارها على رؤية المسئولين المحليين والدوليين وتهميش روية الفقراء. كما أنها تقتصر على التغطية الخبرية وغياب التحقيقات الصحفية الموثقة بالمعلومات ويعزى ذلك إلى افتقار معظم الإعلاميين والصحفيين إلى الثقافة المجتمعية المتكاملة علاوة على صعوبة وصولهم الى المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن قضايا التنمية البشرية. ويضاف إلى ذلك الدور السلبى الذى يقوم به أصحاب المصالح التجارية فى شراء سكوت الصحفيين والإعلاميين عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة.

المراجع

اعتمدت الورقة البحثية على عدة مراجع محلية ودولية توجز أبرزها على النحو التالى:-

١- تقارير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الانمائى ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

٢- البنك الدولى، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠.

٣- محمد أبو مندور: الإفقار فى بر مصر – كتاب الأهالى رقم ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨.

٤- عزت حجازى: الفقر فى مصر – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – ١٩٩٦.

٥- برنامج الأمم المتحدة الانمائى: مكافحة وإزالة الفقر – العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية. دمشق، ١٩٩٨.

٦- برنامج الأمم المتحدة الانمائى: مناهضة وإزالة الفقر – تقرير اجتماعات الخبراء – دمشق – فبراير ١٩٩٦.

٧- سمير نعيم: الفقر فى بر مصر – قراءة مستقبلية – الهيئة القبطية الإنجيلية، مؤتمر الفقر فى مصر ٢٧ – ٢٩ سبتمبر – الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٨- سمير أمين: الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الإشكاليات والآليات والمستقبل) – مركز البحوث العربية والإفريقية – القاهرة ٢٠٠٥.

٩- عثمان جلال: للجوع معنى آخر – مجلة وجهات نظر، العدد ١٣٣ – فبراير ٢٠١٠.

١٠- هالة عامر: معدلات الفقر فى مصر ترتفع إلى ٢٣٪ ونصف الأسر يعانى من سوء التغذية – الحياة اللندنية، ٨ أبريل ٢٠١٠.